السيدة أنجليك سيتا– أكيلي مويلا

[الأصل: بالفرنسية]

بيان المؤهلات

١– المؤهلات الأخلاقية *(الفقرة ٣ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي)*

تتحلى السيدة أنجليك سيتا– أكيلي مويلا بالأخلاق الرفيعة في حياتها الخاصة والعامة وهي معروفة بحيادها ودقتها ونزاهتها في الدوائر المهنية والرابطات التي تعمل بها.

وهي متزوجة وأم لستة أطفال، تعيش حياة أسرية متسقة مع معتقداتها الدينية وتقاليد الكرامة الإنسانية التي نشأت عليها في بيت أبيها، ألفونس سيتا بامبو، الذي كان أول سفير لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الكرسي الرسولي. ولقد ساعدت دراستها والأنشطة التعليمية الأخرى التي قامت بها في أرقى المدارس والمؤسسات (" Les Bergeronnettes"، ليسيه القلب المقدس في كينشاسا، ليسيه شاتوبريان في روما، ايطاليا، تحت رعاية أكاديمية غرينوبل) على اعتيادها على الدقة والرغبة في خدمة الآخرين التي أصبحت من المميزات البارزة لشخصيتها.

وسيؤكد كل من اشترك معها في أنشطتها المهنية المختلفة أو في أعمالها بالمؤسسات أنها تدافع عن القيم الاجتماعية والأخلاقية مثل الأسرة، واحترام القانون وحقوق الإنسان الأساسية، والعدالة، والأعمال الخيرية، والكرامة، والكيان الذاتي للمرأة، والنزاهة، واحترام الكلمة، ودقة المواعيد، وحسن أداء العمل، وما إلى ذلك. والواقع أن هذه الصفات، علاوة على خبرتها التقنية، هي التي دعتها إلى الاشتراك، ومواصلة الاشتراك، في الأنشطة التي يقوم بها مركز الرؤساء والقادة المسيحيين للمؤسسات الكنغولية الذي يرأسه الأب مارتن إكوا بيس إيزال؛ ومجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية– مركز التدريب الأفريقي؛ ومجلس إدارة مؤسسة Femme Plus، وهي منظمة غير حكومية، كأمينة للصندوق؛ والجمعية العامة لمركز الدراسات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية، الخ. وانتخبت السيدة سيتا نتيجة لهذه الصفات عضوة بالمجلس التنفيذي لنقابة المحامين في كينشاسا وعيّنت أمينة للمجلس.

ومن الشخصيات البارزة الأخرى التي تشهد بالأخلاق الرفيعة للسيدة سيتا الأب إكوا، أمين عام مركز الرؤساء والقادة المسيحيين للمؤسسات الكنغولية ورئيس مركز الدراسات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية؛ والسيدة فرانسواز ديمبير، مديرة مدرسة موتيما امبيكو؛ والأب ريتشارد اربيكوم، عضو مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والسيدة برناديت موليليبوي، المديرة الوطنية لمؤسسة Femme Plus ؛ والسيد كريستيان هيميدي، منسق التحالف الوطني من أجل المحكمة الجنائية الدولية؛ والأستاذ كاليمبا تشاماكيندا والأستاذ ماتادي ننغا غامندا، الرئيسين السابقين لنقابة المحامين في كينشاسا؛ والأستاذ نغيلي ماسودي والأستاذة ماري– مادلين كالالا، وزيرى العدل وحقوق الإنسان السابقين؛ و البروفيسور غريغوار باكانديجا وامبونغو، العميد السابق لكلية الحقوق بجامعة كينشاسا؛ والبروفيسور غريغوار باكانديجا وامبونغو، ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتدعو الأخلاق الرفيعة التي تتميز بها السيدة سيتا، علاوة على تدريبها تجربتها وخبرتها في المجال الأكاديمي (دكتوراه في القانون من جامعة أكس- مارسيليا، فرنسا، وحائزة على دبلوم الدراسات العليا في القانون الجنائي وعلم الإجرام، ومدرسة القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة كنشاسا)، وفي المجال القانوني (محامية وأمينة المجلس لتنفيذي لنقابة المحامين في كينشاسا)، وفي المجال السياسي والإداري (المساعدة القانونية لوزير العدل) إلى القول بأنها مؤهلة قطعاً للتعيين في أعلى المناصب القضائية، مثل محكمة الاستئناف والمحكمة الدستورية.

٢- المؤهلات التقنية: القائمة التي يقدم ترشيح السيدة سيتا لها لأغراض الفقرتين ٣(ب) و ٥ من نظام روما الأساسي

بموجب أحكام الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي، يجري لأغراض انتخاب القضاة في المحكمة الجنائية الدولية إعداد قائمتين للمرشحين تحتويان على أسماء المرشحين للانتخاب، وتحتوي في الحالة الأولى على كفاءة المرشح الثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والخبرة المناسبة اللازمة، سواء كقاض أو مدع عام أو محام، أو بصفة مماثلة أخرى، في مجال الدعاوى القضائية (القائمة ألف)؛ وتحتوي في الحالة الثانية على كفاءة المرشح الثابتة في مجالات القانون الدولي ذات الصلة بالموضوع مثل القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، وخبرة مهنية واسعة في مجال عمل قانوني ذي صلة بالعمل القضائي للمحكمة (القائمة باء).

والسيدة سيتا حقوقية ومتخصصة في القانون الجنائي وعلم الإجرام، وهي أستاذة للقانون الجنائي ومحامية، وتعمل أيضا منذ بضع سنوات (منذ عام ٢٠٠٣) في الأمم المتحدة في مجال الحماية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وبهذه الصفة، قامت السيدة سيتا بتطبيق القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان على الواقع ولمست الصعوبات التي يتعرض لها اللاجئون والمشردون. وفي عام ١٩٩٩، شاركت السيد سيتا في وضع كتاب عن الجرائم ضد الإنسانية في القانون الكنغولي، ونشر مركز الدراسات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية هذا الكتاب. وساعدت هذه الدراسة النظرية والعملية السيدة سيتا على مواجهة النتائج المروعة للانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وأتاحت لها الخبرة التي اكتسبتها من عملها بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك من البعثة التي قامت بها إلى غينيا الفرصة للاتصال ببعض أشد اللاجئين والمشردين تعرضا للخطر، والنساء، والأطفال، بما في ذلك النساء اللآتي فقدن أزواجهن، وضحايا الاغتصاب، والأطفال الذين فقدوا أثر أبويهم، الخ، والاعتراف بأنه بينما تحتاج الآلام التي يعاني منها هؤلاء الأفراد إلى إجراءات إنسانية والتزام على نطاق واسع، فإنه ينبغي أيضا اتخاذ إجراءات لمنع تكرار هذه الحالات عن طريق تطبيق العدالة بصورة فعالة على النطاق الدولي من أجل الردع، ومعاقبة المسؤولين، وتعويض الضحايا، والتأكيد مرة أخرى بشدة على القيم التي انتهكتها هذه الأعمال.

واكتسبت السيدة سيتا، نتيجة لهذه الخبرات، والحلقات التدريبية المتخصصة التي حضرتها في إطار مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، خبرة خاصة في حماية الأشخاص المعرضين للخطر، لاسيما ضحايا الاغتصاب، والمشردين، والأطفال الضحايا لفظائع الحرب. ودعيت السيدة سيتا بالتالي إلى إلقاء كلمات بشأن مواضيع مختلفة من بينها:

- "العنف المترلي ضد المرأة في نظر القانون الكنغولي"، حلقة عمل قامت بتنظيمها رابطة التضامن بين الحقوقيات في كاتانغا، لوبومباشي، آذار/مارس ٢٠٠٤.

- "هل توجد آليات دولية بديلة للمحكمة الجنائية الدولية؟"، آليات المساءلة عن الجرائم الدولية: حالة كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، اجتماع خبراء، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، أمستردام.

- "هل هناك حاجة إلى محكمة جنائية دولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية؟ (حالات العنف ضد المجموعات الستضعفة: النساء، الأطفال، الأقليات، اللاجئيون)"، رابطة النهوض بالكونغو، ٢٠٠٤.

- الاختصاص من حيث الأشخاص والموضوع والزمان والمكان للدوائر المختلطة"، حلقة دراسية — حلقة العمل بشأن الدوائر المختلطة المتخصصة في المحاكم الكنغولية قام بتنظيمها التحالف الكنغولي للعدالة الانتقالية بالتعاون مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية وشعبة حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينشاسا، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

- "العدالة الانتقالية والقضاء على العنف الجنسي ضد المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية"، نظام الإنذار المبكر بالمجاعة- أفريقيا، نيروبي، ٢٠٠٦.

- "استعراض المشاكل التي يثيرها الباب الأول من قانون العقوبات الكنغولي" في *وقائع حلقة العمل المعنية بالوضع الراهن لقانون العقوبات الكنغولي*، البعثة الدائمة لإصلاح القانون الكنغولي، كينشاسا، ٢٠٠٦.

- الآثار المترتبة على القوانين الجديدة المتعلقة بالعنف الجنسي والرامية إلى حماية المرأة في الأوساط الطلابية"، نادي أصدقاء القانون، اتحاد الوطنيين الكنغوليين، ٢٠٠٧.

وبوضوح، تتوافر في السيدة كيتا مؤهلات كافية للإدراج بكلتا القائمتين ولكنها اختارت، بناء على الخيار المتاح لها في الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي، أن ترشح نفسها في القائمة باء.

٣- المؤهلات الخاصة والتمثيل *(الفقرة ٨ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي)*

كوّنت السيدة سيتا بذلك سمعة مميزة لنفسها ليس في مجال القانون الجنائي الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين — مما يبرر ترشيحها للقائمة باء — فحسب ولكن أيضا في المجال الأكاديمي الذي لديها فيه خبرة بشأن العنف الجنسي ضد المرأة والعنف المركتب ضد الأشخاص المستضعفين، لاسيما الأطفال — مما يبرر ويدعم ترشيحها في سياق الفقرة ٨ (ب) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

وفيما يتعلق بالفقرات الفرعية '١' و '٢' و '٣' من الفقرة ٨ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي، ينبغي النظر في ترشيح السيدة سيتا، الكنغولية الجنسية، في سياق ما يلي:

- تمثيل النظام القانوني الروماني- الجرماني، لاسيما في تعبيره الأفريقي؛
- والتوزيع الجغرافي للمنطقة الأفريقية؛
- تمثيل المرأة.

٤- معرفة إحدى لغات العمل بالمحكمة *(الفقرة ٣ (ج) من المادة ٣٦)*

وأخيراً، للسيدة سيتا معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل بالمحكمة وهي اللغة الفرنسية، ولديها أيضاً معرفة معتدلة باللغة الإنكليزية.

***